العدد (977)
الاثنين (25)
حزيران 2007
NO. (977)
Mon. (25)
June

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٧٠	١٢٨٠
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠

في الهم الاقتصادي

وقائع طاولة المدى المستديرة حول إشكالية الكهرباء

القسم الأول

بحضور مكثف من المعنيين بالشأن الاقتصادي والمشتغلين في الميادين المتعلقة بالطاقة الكهربائية والمتأثرين من انقطاعاتها. التأمت يوم الثلاثاء ١٩/ ٦/ ٢٠٠٧ طاولة المدى المستديرة في جلستها التاسعة عشرة حول إشكالية الكهرباء.

وقد كانت مداخلة الدكتور اسماعيل عبيد حمادي مفتاح التداولات بالازمة ، حيث تحدث في ورقة عمل انجزها بعنوان (تداعيات انهيار منظومة الطاقة الكهربائية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية) بقوله:

بغداد/ محمد شريف ابو ميسم

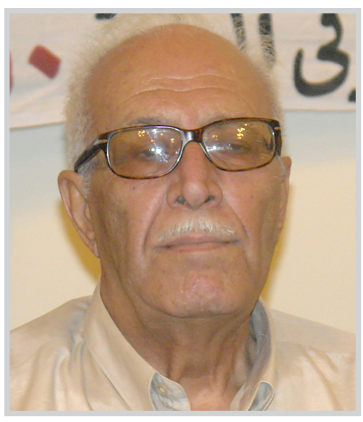
د. اسماعيل حسين حمادي

باسم جميل انطوان

- تشكل الطاقة الكهربائية الشريان الرئيسي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول، وقد عنيت المنظمات الدولية، بنشر المؤشرات ذات العلاقة بالطاقة الكهربائية، باعتبارها من أهم مؤشرات التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول، ويعد البحث عن مصادر توليد الطاقة الكهربائية، في مقدمة اهتمامات الدول التي تسعى الى ضمان القدر الكافي من هذه الطاقة وفق منظور إستراتيجي بعيد الأمد. وقد سعى العراق منذ تأسيسه في بداية العشرينيات من القرن الماضي إلى التوسع التدريجي لتوليد الطاقة الكهربائية من عدة مصادر حتى وصل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى مرحلة متقدمة لإيصال الطاقة إلى مختلف أنحاء البلد بما في ذلك أعماق الريف وبأسعار لا يكاد يشعر بها المواطن في تلبية احتياجاته المنزلية منها وتجهيز القطاعات الاقتصادية كافة وبالقدر الذي يلبي احتياجاتها، حيث تشير الإحصاءات المتاحة للفترة ١٩٧٠- ١٩٩٠ بأن إنتاج الطاقة الكهربائية قد ارتفع من ١٩٠٩ مليون كيلواط /ساعة في عام ١٩٧٠ إلى ١٠٦٧٦ مليون كيلواط /ساعة في عام ١٩٨٠ ثم ارتفع إلى ٢٩٤٧٨ مليون كيلواط في الساعة عام ١٩٩٠ وكان المستهلك منها قد تراوح بين ٧٧٪ و ٨٨٪ على التوالي، وهذا يشكل معدل نمو سنوي مقداره ١٠,٧٪ بالنسبة للإنتاج و ١٢,٢٪ بالنسبة للاستهلاك مقابل معدل نمو سنوي للسكان بحدود ٣,٢٪ لقد انعكس هذا التطور على رفاهية الإنسان العراقي في الحضر والريف على حد سواء من خلال مؤشرات اقتناء العوائل العراقية للمكيفات والمبردات والمجمدات والثلاجات، حيث تشير الإحصاءات الى زيادة عدد العوائل التي تمتلك الثلاجات من ٥٦٪ في عام ١٩٧٩ إلى ٩٤٪ في عام ١٩٩٣ في الحضر ومن ١٥٪ الى ٩١٪ بنفس الفترة في الريف، كما زاد عدد العوائل التي تقتني مبردات الهواء من ٢٤٪ الى ٨٦٪ في الحضر ومن ١٪ الى ٦٣٪ وبالنسبة للثلاجات فقد ازدادت التغطية من ٥٦٪ الى ٩٤٪ بالنسبة للحضر ومن ١٥٪ الى٩١٪ بالنسبة للريف، وهكذا يتضح لنا التطور السريع في إمدادات الطاقة الكهربائية واستخداماتها خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٩٠ وإذا أخذنا متوسط نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية في العراق المتحقق في عام ١٩٩٠ نلاحظ أن هذا المتوسط كان حوالي ١٦٠٠ كيلواط/ ساعة ويزيد أيضا عما تحقق في البلدان النامية في عام ٢٠٠٠ البالغ ١١٥٥كيلواط/ساعة.

لقد تعرضت منظومة الطاقة الكهربائية الى بعض الأضرار في حرب ١٩٩١ وقد تم إصلاح الاضرار وعلى النحو الذي أدى الى استمرار تدفق الإنتاج والتوزيع وان كان بمعدلات تقل كثيرا عما تحقق قبل ذلك ومن تبعات الحصار الذي فرض على العراق منذ آب ١٩٩٠ فقدان مصدر التمويل الوحيد لمستلزمات البلد من السلع الرأسمالية والاستهلاكية وبالتالي توقف تكوين رأس المال الثابت، وبدأ الاندثار لخزين رأس المال الثابت يأخذ مجراه. وقد جاء الاحتلال في نيسان ٢٠٠٣ لينهي ما تبقى من بنى ارتكازية ومن بين ذلك منظومة إنتاج وتوزيع الطاقة الكهربائية.

لقد ساهم في تفاقم الأمور أكثر فأكثر غياب التفكير في إعادة الأعمار بشكل جدي، وقد انصرف اهتمام سلطات الاحتلال والحكومة لمعالجة الأوضاع الأمنية المتردية. وقد انصرفت الناس لتدبير أمورهم في توفير الطاقة الكهربائية على المولدات البيتية والمحلية، بعد أن أخذ اليأس من إمكانية إصلاح المنظومة الوطنية للطاقة الكهربائية مجراه وقد لجأت الحكومة بدورها الى نصب المولدات لتأمين ما تحتاجه من كهرباء لتسيير الأمور اليومية، وقد زاد من تفاقم المشكلة عندما بدأت الشحة في توفير البنزين والغاز الذي تعتمد عليه هذه المولدات حتى أصبح من المتعذر على عموم الناس توفير البنزين اللازم للمولدات البيتية لمدة أربع ساعات يوميا، بعد أن أصبح سعر لتر البنزين يزيد على الألف دينار وقد انعكس هذا بشكل مباشر على حرمان معظم البيوت من إمكانية توفير الماء البارد للشرب وتشغيل المراوح السقفية. إن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية خطرة وعلى النحو الذي أدى إلى انتشار الأمراض، وتعرض المرضى وكبار السن إلى ظروف الحر حيث قاربت درجات الحرارة من الخمسين درجة مئوية، ومن الحوادث المؤلمة التي نجمت عن هذه الأوضاع وفاة أحد الأساتذة في أثناء حضوره لمناقشة أطروحة الدكتوراه كان قد أشرف عليها نتيجة للإعياء الذي أصابه من شدة الحر، ناهيك عن عشرات المرضى الذين قضوا نتيجة للظروف الناجمة عن فقدان الطاقة الكهربائية.

وقبل الختام لابد من التساؤل هل حقا يصعب على الحكومة توفير محطات توليد الطاقة الكهربائية في بلد هو مصدر مهم من مصادر توليد الطاقة؟

بعد أن فرغ الباحث من تقديم دراسته.. تقدم السيد باسم جميل أنطوان نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال، بمداخلة لطيفة ضمنها مجموعة من الأرقام المتعلقة بالواقع الاستهلاكي الذي يترتب على تداعيات (الأزمة الكهربائية)، فجاء في مداخلته كالآتي : الأخوة الحضور السلام عليكم.. لدي مداخلة تتضمن مجموعة من الأرقام المتعلقة بتداعيات أزمة الكهرباء، وأود أن أشير هنا إلى استفسار طرحته الفضائية البغدادية يوم أمس متعلق بمستوى دخل العائلة العراقية وكيفية رفع هذا المستوى إلى درجات أعلى، فعملت على جمع بعض الأرقام المتعلقة بتفاصيل الحياة اليومية للعائلة العراقية، وربما يكون من المفيد ذكر بعض من هذه الأرقام في هذا اللقاء الخير، وهذه الأرقام ربما تكون مكملة للأرقام التي جاءت في بحث الدكتور إسماعيل عبيد حمادي.. فمن خلال إحصاءات بسيطة مبنية على أساس مما يعلنه الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.. حيث أن التعداد السكاني للعراق يقترب من ثلاثين مليون نسمة، ومعدل عدد أفراد العائلة الواحدة (ستة أشخاص) فيكون عدد العوائل العراقية (خمسة ملايين عائلة).. وهذه الخمسة ملايين، تعني أن هنالك خمسة ملايين مولدة صغيرة، وربما تكون لبعض العوائل أكثر من مولدة، فإذا أخذنا بالحد الأدنى ١٠٪ من مجموع هذه العوائل تملك أكثر من مولدة فسيكون لدينا خمسة ملايين وخمسمائة ألف مولدة، وهنالك أصحاب المال والمصالح والعيادات الطبية وغيرها من المحال التجارية، وبرغم الانكماش الاقتصادي في هذا الخصوص، فانه سيكون لدينا (وعبر الإحصاء التقريبي في إحدى المناطق) أكثر من مليون مولدة.. وبالتالي سيكون هنالك ما يقرب من ستة ملايين ونصف المليون مولدة، وهذا الرقم قابل للتجديد كما ذكر الدكتور إسماعيل لان المستورد من هذه المولدات هو الرديء وغير خاضع لقياسات ورقابة أجهزة التقييس والسيطرة النوعية، فتستهلك هذه الأجهزة خلال ثلاثة أو أربع سنوات، إضافة إلى عمليات الصيانة المتواصلة.. ومن خلال احتساب مبالغ هذه المولدات وبمعدل أربعمائة دولار لكل مولدة، وخلال فترة معينة، فإننا سنكون قد أنفقنا ثلاثة مليارات وتسعمائة مليون لهذا الرقم فقط من المولدات والتي ربما تسد جزءاً كبيراً من احتياجات الطاقة الكهربائية التي نستهلكها يوميا.. هذا الرقم ليس بالصغير.. فلو كان هنالك حسابات اقتصادية دقيقة ولو كان هنالك خطة اقتصادية إستراتيجية بعيدة المدى، ولو كان هنالك نية وتوجه دقيق، لكنا في غنى عن كثير من هذه الصرفيات، إضافة إلى ما تولده هذه المولدات فإنها تحتاج إلى صيانة شهرية بما لا يقل عن خمسة عشر دولاراً لكل مولدة، وبالتالي فاننا سنصل إلى رقم آخر إذا ما احتسبنا كلفة الصيانة هذه، حيث ستة ملايين ونصف مضروبة بخمسة عشر دولاراً.. أما الاستهلاك اليومي وكحد أدنى فلا يقل عن عشرة لترات من البنزين وبمعدل سعر السوق السوداء، وليس بمعدل سعر بيع الدولة، وهذه إحدى المخاتلات أو الحيل التي يتبعها الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات عندما يعطي الأسعار، فهو يعتمد في العادة على أسعار الدولة الرسمية بينما أكاد أجزم ان غالبية الذين يحضرون هذه الندوة لا يستطيعون الحصول على حاجتهم أو حاجة عوائلهم من المحروقات مثل الغاز أو البنزين بسعر الدولة.. فدخل العائلة العراقية يذهب منه أكثر من خمسين الى ستين بالمائة الى هذه الصرفيات التي كانت غير منظورة سابقا، إضافة الى ذلك فان المولدة لا تسد الحاجة اليومية للغالبية العظمى من الخمسة ملايين عائلة التي تمثل مجموع السكان، حيث لا يقل عن ثلاثة ملايين ونصف المليون عائلة، هم مشتركون في مولدات المناطق وكلفة الوحدة وبشكل عام مالا يقل عن (١٢-١٥) ألف دينار للأمبير، وهنا سنصل الى رقم آخر يصرف على حاجة العائلة العراقية للطاقة الكهربائية، فاننا سنسجل (سبعة ونصف) مليار دينار شهريا، يتم انفاق هذا المبلغ على هذه الاحتياجات اذا استثنينا أهالي الريف والقرى وجعلنا المشتركين ثلاثة ملايين ونصف المليون عائلة فقط، وهذا استنزاف لدخل العائلة العراقية لا يعلن عنه بشكل رسمي عبر الإحصاءات التي تقدمها الدولة.. إضافة إلى ما تسببه هذه المولدات من تلوث ومشاكل أخرى كالحرائق.. نأتي إلى الأسلاك التي تمد من والى هذه المولدات، فإذا احتسبنا معدل ١٠٠ متر للعائلة الواحدة وأنا هنا أتكلم بالحد الأدنى، فالمائة متر بثلاثة ملايين عائلة يعني ثلاثمائة مليون حيث سعر المتر ب١٥٠ ديناراً (متر طول).. وقد كان المنفق خمسة وأربعين مليار دينار والأسلاك تجدد بين الفترة والأخرى لأنها تتعرض للأضرار بفعل تأثيرات الحرارة والبرودة إضافة إلى (السركت) إضافة للحوادث الأمنية والحرائق التي تسبب خسائر كبيرة، أما إذا أحصينا استهلاك المحال والعيادات والمقرات ودوائر الدولة وغيرها من المنظمات فإننا سنصل إلى أرقام خيالية، وهذه بمجموعها شكلت عبئاً كبيراً، ولا أعلم هل الذين على رأس السلطة أو على رأس التخطيط الاقتصادي قد أخذوا بالحسبان هذا الإنفاق مقابل إنشاء محطات للتوليد لنتجنب كل هذه الإشكاليات التي يسببها الواقع الذي استعرضناه ناهيك عن ما يسببه هذا الواقع من تأخر لإنتاجية المصانع وخاصة مصانع القطاع الخاص التي أغلق الكثير منها بسبب عدم توفر الطاقة الكهربائية وعدم توفر البديل، ناهيك عن التلكؤ في المجال الزراعي جراء توقف المضخات لعدم تجهيز المواطنين بالوقود.. أرقام كثيرة وكبيرة لها تأثير على دخل العائلة العراقية بينما تدعي الدولة بين الحين والآخر إنها رفعت رواتب الموظفين ولكن بالمقابل هنالك امتصاص كبير للدخول من خلال إنفاق الأسرة على الطاقة والوقود فقط ربما يتجاوز الخمسين من المائة إضافة إلى انعكاسات ذلك على السوق والغلاء الذي ينتج عنه، والحل كما أشار إليه الأخوان هو في التوجه والنية الصادقة في إنشاء محطات لتوليد الطاقة في داخل مدينة بغداد بما لا يقل عن ٥٠٠ ميغا واط ، وقد أبلغنا وجهة النظر هذه كاتحاد لرجال الأعمال لأحد المسؤولين عن صنع القرار في لقاء معه قبل سنتين، و هذا الحل يجنبنا عمليات نقل الطاقة وما تتعرض له الخطوط الناقلة من عمليات تخريبية ثانيا فانك عندما تخلق حالة من الاكتفاء للعاصمة فانك تمنحها ديمومة وقوة باعتبارها مركزا سياسيا واقتصاديا، فالإرهاب يحاول أن يسقط العاصمة بغداد اقتصاديا وربما حقق ذلك، وهنالك توجهات بعض منها تريد نقل المركز الاقتصادي الى الجنوب والبعض الأخر يريد ذلك باتجاه الشمال، وهذه كارثة كبرى لان قوة السلطة والدولة معا في بقاء العاصمة في موقع سياسي وعسكري واقتصادي، وقد ثبت ما كنا نؤكد عليه دائما في اتحاد رجال الأعمال، ان القضاء على البطالة هو احد الحلول الأساسية والجذرية للقضاء على الإرهاب، وروح المواطنة العراقية اذا ما ذهبت فأنك من الصعب أن تسترجعها، والمواطن الذي أعاد بناء المحطات الكهربائية بعد حرب عام ١٩٩١، هو ذاته موجود الآن فلماذا جعلنا روح المواطنة تغادر هذا الانسان، لماذا لا نعيد روح المواطنة، اذ لا يمكن بناء اقتصاد ولا يمكن بناء بلد إذا المواطن المستفيد ليس لديه انتماء إلى بلده وإذا ما جعلت الكفاءات بمعزل عن الطائفية، فالجميع عراقيون ووحدة العراق فوق الكل والجميع يشارك في بناء البلد فروح الوطنية هي التي تبني العراق.

جانب من طاولة المدى

في الهم الاقتصادي

في رحاب طاولة المدى الخاصة باشكالية الكهرباء

١-٣

ضربني وبكى

حسام الساموك

يستذكر غالبية من يماثل أعمارنا اغنية الشحرورة(ضربني وبكى،سبقني واشتكى) وبرغم أن الشحرورة أمد الله في عمرها لم تقصد بالشكوى هنا أن تقدم على شكل(عرض حال) الى محكمة جزائية او مدنية لترفق بطلب تعويض (يكسر الظهر) والاّ الحبس انطلاقا من ادراك الشحرورة نفسها في الأقل أن (الشكوى لغير الله مذلة)،لكن ما يحصل في هذا الزمان العجيب الغريب أن من يقول لك :على عينك حاجب لك أن تبتزّه بكارت التعويض الأحمر.آملين تماما أن يتساهل مسؤولونا في التعاطي بموضوعية أكثر مرونة لدى وقوفهم على نقداتنا البريئة والتي -بالتأكيد- لانهدف فيها بأي شكل من الأشكال منافستهم على مواقعهم ابقاها لهم الله وأبقاهم لها.لأن من ابسط حقوق المواطن على وزارة الكهرباء مثلا أن يقاضيها ويطالبها بتعويضات مماثلة عما لحقه من ضرر متواصل ليس في حرمانه عبر السنوات المتواصلة من استحقاقاته المتوافقة مع متطلبات عصر التكنولوجيا من تبريد وانارة وما حولهما ولكن فيما لحق الاقتصاد الوطني العراقي برمته من شلل متكامل شمل كل الحلقات الانتاجية في الزراعة والصناعة والخدمات على السواء لكننا مع كل ذلك نقرّ بأن وزارة الكهرباء -بكل ما ألحقته من ضرر فادح بالعراقي البائس- لايمكن أن تتحمل وحدها تبعات ما يحصل.

واذ نعبر رحلة المماحكة على ردود الفعل الاولى، دعونا نعرض لممارسة السادة المعنيين في الكهرباء لدى عزمنا ادراج اشكالية الكهرباء ضمن فعاليات طاولتنا الشهرية التي تعارف عليها كل المعنيين والمتابعين،حيث ننظم منذ سنتين طاولة المدى المستديرة لتناقش موضوعا اقتصاديا ما، بموضوعية خالية تماما من أي موقف مسبق لأننا نزعم أنها تعتمد المنهجية وتستوعب كل وجهات النظر مهما كانت متوافقة أو متعارضة مع قناعات أي كان، بما في ذلك وجهة نظر مؤسستنا أو القائمين عليها.

كان من البدهي أن توجه الدعوة الاولى الى وزارة الكهرباء لأنها الجهة المعنية الاولى في تلك الاشكالية،وحرصا على ضمان وصول الدعوة بشكل مبكر ومؤكد في آن واحد تم ارسالها على (ايميل)الوزارة ووجهت الى مكتب السيد الوزير مباشرة.لكن الطريف في الأمر أن أيا من وزارة الكهرباء لم يكلف نفسه عناء الحضور ونقل وجهة نظر وزارته،لكن ما طرأ بعد كتابة هذه السطور وأشعرنا بالألم بحق أن يصلنا (ايميل) معنون (عاجل وعلى الفور يوم ٢٠٠٧/٦/٢٢ هذا نصه بلا أي تعديل (من دائرة توزيع الطاقة م/ دعوة للمشاركة في طاولة مستديرة...اشارة الى ايميلكم المرسل الى وزارتنا/مكتب السيد الوزير في ٢٠٠٧/٦/١٠ -الانتباه للتاريخ رجاء- يرجى اعلامنا هل تم عقد الطاولة المستديرة يوم٦/١٩ /٢٠٠٧ أم لا،فاذا تم تأجيلها فيرجى اعلامنا بالسرعة الممكنة عن موعد وموقع انعقادها ليتسنى لنا ترشيح ممثلين عن وزارتنا..مع التقدير)، في حين أود أن اسجل ملاحظة عن وزارة معنية ما -دون الاشارة الى اسمها كي لاتحسب أنها من باب المجاملة أو الاعلان المجاني أني اتصلت هاتفيا بوزيرها ووجهت له شفاهيا دعوة لحضور الطاولة فاعتذر مني الرجل وأكد لي أنه سيرسل ممثلين عن وزارته وفي صباح اليوم التالي فاجأني السيد (وزير الوزارة الاخرى) بأنه رشح لي ثلاثة من كبار المعنيين بالطاقة الكهربائية في وزارته وفي يوم انعقاد الطاولة التي حضر فيها معنيون بالكهرباء من شتى الجهات،فاجأني ممثلو الوزارة (الاخرى) بأنهم اضطروا ليصحبوا ممثلا رابعا من وزارتهم اكمالا للفائدة وكنت حينها مضطرا لمداعبتهم بأنهم في هذه الحالة ملزمون بدفع تكاليف ضيافة الشخص الرابع.

نؤكد ثانية وثالثة وربما عاشرة اننا في هذه السطور نستهدف المحاورة الموضوعية الهادئة وليس لغة التراشق، وهو ما يعزز سعينا لاستكمال حلقات عمودنا في الغد وبعده في تناول اشكالية الكهرباء متمنين أن نتوصل الى ما يبني وينفع وربما يحفز على العطاء.

واذ نعبر رحلة المماحكة على ردود الفعل الاولى، دعونا نعرض لممارسة السادة المعنيين في الكهرباء لدى عزمنا ادراج اشكالية الكهرباء ضمن فعاليات طاولتنا الشهرية التي تعارف عليها كل المعنيين والمتابعين،حيث ننظم منذ سنتين طاولة المدى المستديرة لتناقش موضوعا اقتصاديا ما، بموضوعية خالية تماما من أي موقف مسبق لأننا نزعم أنها تعتمد المنهجية وتستوعب كل وجهات النظر مهما كانت متوافقة أو متعارضة مع قناعات أي كان، بما في ذلك وجهة نظر مؤسستنا أو القائمين عليها.